

رئيس الهيئة

قرار
رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية
رقم (١٦١٧) لسنة ٢٠٢٢ بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٠
بشأن وقف نشاط شركة/ بورتفوليو لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية؛ وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية؛ وعلى الإنذار الموجه لشركة/ بورتفوليو لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار والمعلن بالطريق القانوني في مواجهة النيابة العامة والمتضمن مخالفة الشركة لأحكام المادة (٥٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٦٦) لسنة ٢٠٠٩ المعدل بالقرار رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٠، وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٠) لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية؛ وعلى المذكرة المعدة من الإدارة المركزية للإلزام المؤرخة ٢٠٢٣/٦/١٨، بشأن عدم إزالة الشركة للمخالفات محل الإنذار. وعلى توصية لجنة البت في المخالفات المالية غير المصرفية باجتماعها رقم (٢٧٩) المؤرخ ٢٠٢٣/٦/٨ والمعتمدة من السيد الدكتور/ رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٩؛

قرار

(المادة الأولى)

وقف شركة/ بورتفوليو لتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وصناديق الاستثمار عن مزاولة النشاط المرخص لها به لمدة (ثلاثين يوماً) إعمالاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك لعدم قيامها بإزالة المخالفات المنسوبة إليها والواردة بالإنذار المعلن بالطريق القانوني في مواجهة النيابة العامة.

(المادة الثانية)

على الشركة إزالة المخالفات المنسوبة إليها والمبينة بالإنذار الموجه لها خلال مدة الوقف وموافاة الهيئة بما يفيد ذلك مؤيداً بالمستندات وإلا سيتم استكمال السير في إجراءات المادة ٣٠ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك بإلغاء الترخيص الممنوح للشركة.

(المادة الثالثة)

على الإدارة المركزية للشئون القانونية إخطار الشركة بهذا القرار بالطرق المقررة قانوناً.

(المادة الرابعة)

يسري هذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ إخطار الشركة به، وينشر على الموقع الإلكتروني للهيئة، وعلى قطاعات الهيئة والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصة والإيداع والقيد المركزي تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد فريد صالح

